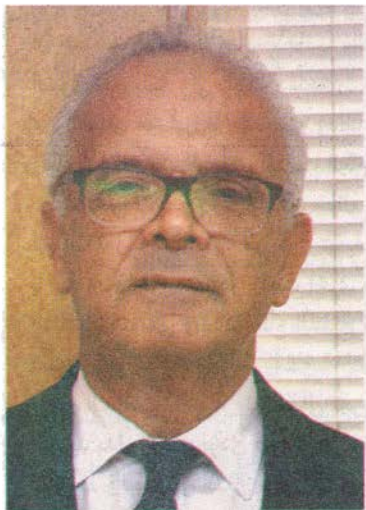


الشعب



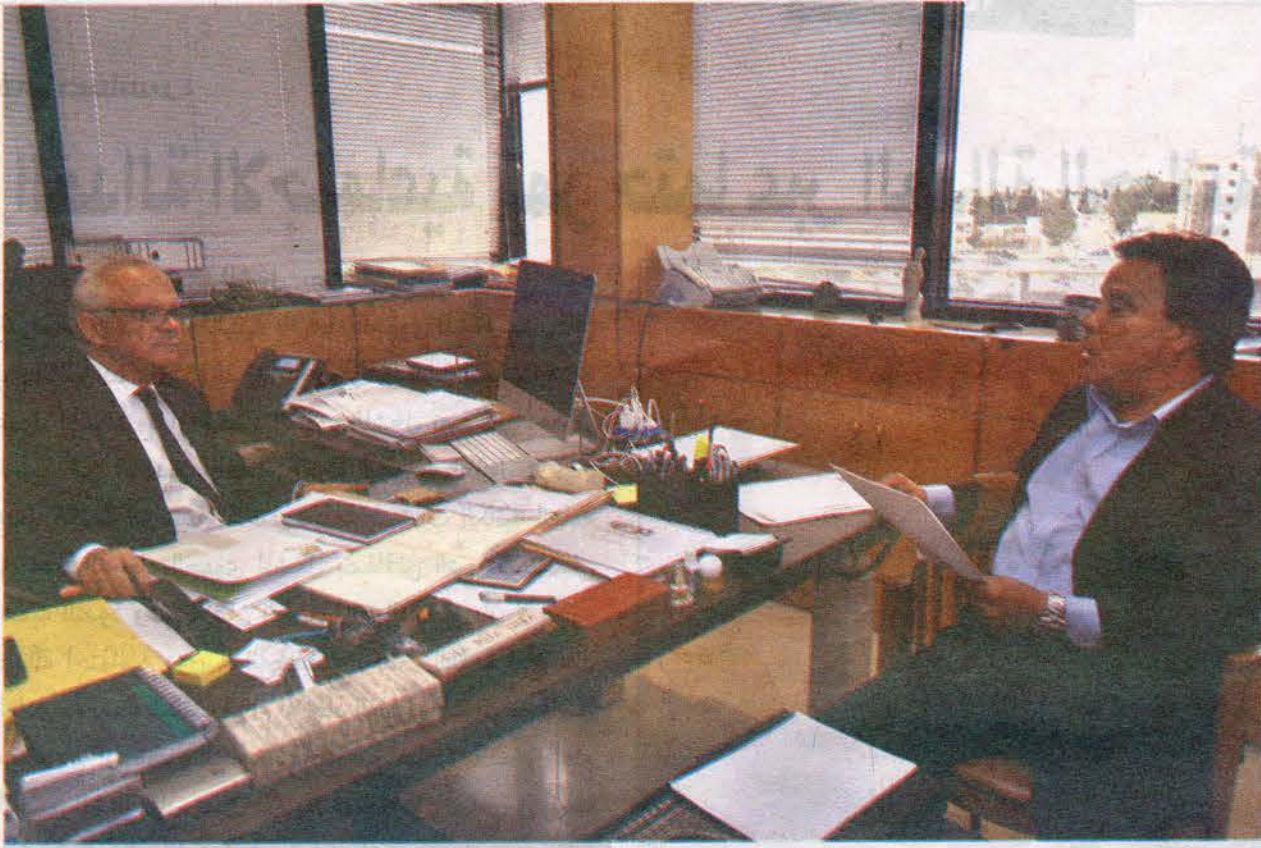
بالفكر والساعد نبني هذا الوطن

الخميس 17 ماي 2018 - 1 رمضان 1439 هـ - العدد 1487 - السنة 54 الثمن 900 مي



الخبير الاقتصادي راضي المؤدب للشعب:

الطبقة السياسية
الحاكمة أغفلت قيمة
الكرامة بكل مكوناتها
الاقتصادية والاجتماعية



أفضت ادارة الشأن العام على مدار سبع سنوات إلى انعدام وضوح الرؤية والتوجه

وتوفير سبل نجاحها فإننا نبقى في توجه دوغمائي. والمناداة اليوم بخصوصية المؤسسات العمومية الموجودة في القطاع التنافسي بغض النظر عن خاصياتها هو توجه دوغمائي يترجع عن ارادة للتخلص من شركات عاجزة ويرجع عجزها أساسا الى فشل المالك في ادارتها.

يجب التشخيص الموضوعي والاستراتيجي، لكل مؤسسة على حدة كما يجب وضع برامج واضحة لاعادة هيكلتها، لا المالية فقط وإنما اولا الاقتصادية والصناعية لان عدم معالجة انخراط الهيكلة الاقتصادية والصناعية للمؤسسات يفضي لا محالة بعد سنوات الاعجز مالي ربما اكثر حدة مما تشكو منه اليوم.

ان هذه النظرة الاستراتيجية البعيدة عن الدوغمائية قد تفضي في بعض الحالات إلى وجوب تشريك شركات استراتيجية في ادارة الشركات العمومية حتى تعطى نفسها جسدياً وتألقا يجعلها اكثر كفاءة وتميزاً ويكو ذلك على اساس عقود شراكة واضحة الملامح والقوة والواجبات.

* كما يجب التقييم الموضوعي لكل عمليات الخوصصة التي تمت منذ ثلاثة عقود حتى نتشاطر التحليل والاستنتاجات فيما نجح منها وما فشل ونستأنس بالنجاحات ونقف بعيداً عن مراكز الوهن والفشل.

* ان كانت السياسة هي فنّ الممكن فما هو فنّ الممكن الذي افتقدته الحكومات المتعاقبة منذ 2011؟

- إن افتقدت الحكومات المتعاقبة منذ 2011 شيئاً، فهو حسب وجهة نظري هو الخيار السياسي ووضوح الرؤية فيما يجب أن تكون عليه تونس مستقبلاً.

فلا إصلاح، دون هذه الرؤية ودون الطموح ان نشارك كل ابناء تونس وبناتها في بناء مستقبل أفضل.

المقترحات والتصورات والحلول البديلة ما هي الشروط الضرورية والدعائم الاساسية لتجسيم هذه الافكار وضمان نجاحها وفعاليتها في الراهن التونسي؟

- إن الحلول والبدايل المقدمة ليست فنية وإنما تنبثق عن رؤية مجتمعية وعن طموح ان يكون كل التونسيين فاعلين متميزين ولن يمكن ترسيخ هذه الحلول دون قناعة وتملك لهذه الاتجاهات فالشرط الاول ان يكون قائدا الإنقاذ متشبعين بهذه المبادئ متشبثين بارادة انجازها صباحا مساء ويوم الاحد.

* كيف تنظر إلى واقع المؤسسات العمومية وهل لديك حلولاً لانقاذها مما تردد فيه؟

تمر العديد من المؤسسات العمومية اليوم بوضعية صعبة تترجم تراكم المشاكل على العديد من السنوات دون البحث عن حلول هيكلية وجوهريه لها، ان عدم اخذ القرار لسنوات طوال افضى إلى تدهور العديد من المؤسسات العمومية.

وترجع المسؤولية اولا وبالذات الى مالكي هذه المؤسسات الذين لم يعملوا على ايجاد الاستراتيجيات الكفيلة بتقوية قدرتها التنافسية واعادة تمركزها تكنولوجيا صناعيا وتسويقاً.

في عديد الحالات تلعب الدولة ازاء المؤسسات الاقتصادية ادوارا مختلفة فهي في نفس الوقت المالك لرأس المال وسلطة الاشراف والحريف الاول والممول وفي كم من حالة لم يكن دور الدولة في مستوى مسؤولياتها فهي باعتبارها مالكا لم تضع استراتيجية تطوّر هذه المؤسسات وكسلطة اشراف لم توفر لها الامكانيات البشرية والمادية لتفعيل دورها على ما يرام.

وكحريف كم من حالة لمؤسسات عمومية تشكو من عجز مالي راجع إلى عدم خلاص فواتيرها من اجهزة الدولة او من مؤسسات عمومية اخرى، طالما لم نعالج المؤسسات العمومية اولا كمؤسسات اقتصادية ولم نوضح الرؤية في اعادة هيكلتها الصناعية تمركزها الاقتصادي

ثم وبعد الدخول في الجمهورية الثانية، تركّز الاهتمام على ادارة الشأن حسب ما سمى بالتوافق ولا أعتقد أن التوافق قد يحصل في الشؤون السياسية وان هو يفضي في هذه الحالة إلى عدم معالجة المشاكل وارجائها إلى وقت لا محدد، مرتكزاً على القولة «ترك الوقت للوقت»، إلا أن اعتماد التوافق في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وارجاء الحسم في المشاكل من عجز وانخراط لا يخدم المصلحة العامة، بل بالعكس يعطل الأمور ويجعلها تتعفن.

وهذا ما نعيشه بالتحديد منذ سنوات. ولا يمكن أن نحسم كل الأمور الاقتصادية بالتوافق، بل يجب التشاور النزيه القائم على تشاطر المعلومات والتشخيص والأخذ بعين الاعتبار كل وجهات النظر. ولكن يجب في الأخير التحكيم والحسم وأخذ القرار حتى لا تزداد المشاكل تعقيداً.

* ألا تعتقد معي ان الوضع في تونس اليوم لم يعد يحتمل انتظار بدائل استراتيجية بقدر حاجته الماسة إلى حلول استعجابية تسهم في انقاذ ما يمكن انقاذه؟

- صحيح ان وضعية المالية العمومية والتوازنات الكبرى اوضحت في وضع خطير وان الانقاذ صار محتماً علينا جميعاً حتى نفوز بهذا البيت الذي يجمعنا تحت سقفه.

إلا ان عملية الانقاذ ليست فنية بحتة بل يجب ان تركز على رؤية مجتمعية واضحة، وثقافتنا تحتم علينا ان نجتمع بين المدى القصير والمدى الطويل اذ نحن مقتنعون بالمقولة الشهيرة اعلم لديناك كأنك تعيش أبدا واعمل لآخرتك كأنك تعيش غداً.

وهذا يعني ان حاول الانقاذ يجب ان تندرج في رؤية واضحة على المدى الطويل، حتى لا نعقد مستقبلا الخيارات والاتجاهات الكفيلة بالاستجابة للمطالب المشروعة للمجتمع التونسي.

* ما هي السبل الاساسية والضرورية للخروج من الازمة الراهنة؟

- الازمة سياسية بالاساس والحلول لا يمكن الا ان تكون سياسية، يجب ان نضع تونس فوق كل اعتبار وان يترك الكلل الدفاع عن مصالحهم الشخصية والفنية والحزبية والجهوية وان تعتمد السياسات العمومية قاسماً مشتركاً وحيداً هو الادمج حتى نجعل كل المواطنين شمالاً جنوباً غرباً

وشرقاً، شباباً وكهولاً ومسنين من داخل التراب التونسي ومن الجالية رجالاً ونساء اطرافاً فاعلة في خلق الثروات لها الحق في العيش الكريم والظروف الملائمة في كنف احترام القانون والواجبات هما في ذلك الجباية العادلة والنفاذ الى الخدمات العمومية الشاملة سواء

كان ذلك في ميدان الصحة او التعليم او الامن.

كان ذلك في ميدان الصحة او التعليم او الامن.

* قدمت العديد من

لا يمكن أن نتصور أن الشعب قد فرط في حقوقه

الخبير الاقتصادي راضي المؤدب للشعب:

الطبقة السياسية الحاكمة أغفلت قيمة الكرامة بكل مكوناتها الاقتصادية والاجتماعية

الجيب الشابي - تصوير: منتصر العكرمي

كل هذه المكونات للأزمة تعكس في الحقيقة، أزمة سياسية، أخلاقية، ولن تمكن معالجتها، طالما حبذنا البحث عن التوافق الشكلي دون اللجوء إلى أمهات المشاغل وتشخيصها موضوعيا وطرح البدائل الكفيلة بالخروج بنا من كل هذه الأزمات.

ما مدى تأثير الضعف السياسي في الوضع الاقتصادي الذي تعيشه تونس اليوم؟

- لقد اختارت الطبقة السياسية منذ 2011 أن تعيد بناء الدولة بكل مؤسساتها وأن تعيد كتابة الدستور وأن تتغافل عن الطلبات الاقتصادية والاجتماعية.

الدولة ومؤسساتها.

فكانت بذلك قد استجابت شكليا لطلبات الحرية وتناست أو أغفلت الأهم ألا وهو الكرامة بمكوناتها الاقتصادية والاجتماعية. منذ أكثر من سبع سنوات لم تهتم الحكومات المتداولة على معالجة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. فتعقدت الأمور وتدهورت التوازنات وتلاشى هامش التصرف، وأضحت الإصلاحات أصعب يوما بعد يوم.

وأكثر من ذلك، أضحى الأهم اليوم هو انقاذ البلاد من حالة يكاد يمكن وصفها بالاقتراب من الافلاس ومازالت الطلبات التي كانت وراء الثورة قائمة الذات والمطالبة بها شرعية أكثر من أي وقت مضى. هناك خيبة أمل للعديد ولكن الحل لا يكمن لا في الرجوع إلى سياسات الماضي ولا لرجال الماضي.

إن خيبة الأمل هذه لا تعني أبداً أن الشعب فرط في حقوقه. وتنازل عن مطالبه وان اتجاهات أخرى يمكن أن تكون وراء السياسات العمومية القادمة.

لابد من الاستفاقة والرجوع إلى الأصل فضيلة. والأصل هنا، لا يمكن أن يكون إلا بايجاد سياسات اقتصادية واجتماعية مدمجة لا تترك أحداً على حافة الطريق.

ماهي أبرز التظاهرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وأخطرها اليوم في تونس؟

- أفضت ادارة الشأن العمومي المتوخاة خلال السبع سنوات الفارطة وانعدام وضوح الرؤية والتوجه إلى حالة أزمة مالية معترف بها من الجميع.

فميزانية الدولة، تعيش عجزاً لم تشهده سابقاً يجعل الاستثمار العمومي يتراجع سنة بعد سنة ويفضي إلى تداين ينذر بالخطر.

والميزان التجاري للبلاد بلغ عجزاً خطيراً يتراجع الصادرات وتفاقم الواردات بما صلح وبما لم يصلح.

وحدث ولا حرج عن حالة الصناديق الاجتماعية ومنظومة الصحة وتوازنات المؤسسات العمومية وصندوق الدعم.

كل هذا يعكس خطورة الوضع الاقتصادي. أما من الناحية الاجتماعية فنحن نشهد مستويات للبطالة لم نعرفها قبل الثورة وتدهوراً للمقدرة الشرائية للطبقة الوسطى، زادت تأزماً بانفلات تضخم الأسعار وانحدار قيمة الدينار!

للخبير الاقتصادي راضي المؤدب، مقاربة شاملة، متداخلة العناصر متماسكة الحلقات، لما باتت تعيشه بلادنا. من مظاهر أزمة خانقة تنذر بحالة الافلاس مقابل عدم وضوح الرؤية للبدائل والحلول للطبقة السياسية المتعاقبة على حكم تونس منذ سبع سنوات.

في هذا الحوار المعمق والأكاديمي، هناك حفريات في أرقى درجات المعرفة والتشخيص لراهن تونس ولسبل معالجتها بعيداً عن الغوغائية والدغمائية.

بات انقاذ البلاد من حالة الاقتراب من الافلاس على غاية من التعقيد

من خلال كتاب الذي أصدرته مؤخراً، ماهو التوصيف الأقرب للواقع والموضوعية أوهام الربيع العربي أم خيبة الربيع العربي بعد مرور أكثر من سبع سنوات؟

- لقد قامت الثورة في تونس في ديسمبر 2010 وجانفي 2011 وتبعته تحركات اجتماعية وسياسية وانتفاضات في عدد من البلدان العربية بما سمي عجالة في ذلك الوقت بالربيع العربي، وكانت وراء هذه الثورة أساسا ثلاثة طلبات مهمة لم تقع الاستجابة لها على مدى عقود. وأولى هذه الطلبات هي الحق في المبادرة الاقتصادية بما ذلك حصول الشباب وخاصة منه المتحصّل على شهادات التعليم العالي على شغل كريم يوازي كفاءته ويتماشي مع طموحاته وتطلعاته، ولكن في نفس الوقت امكانية انجاز مشروع مهما صغر والانتصاب في الحركة الاقتصادية.

- وثاني الطلبات يهتم تحسين ظروف العيش للعديد من السكان وخاصة منهم أولئك الموجودين في المناطق الداخلية المهمشة.

- وثالث طلبات الثورة، جاء موازيا للطلبتين الأولين وعبرت عنه أطراف أخرى ويهتم تركيز الحريات العامة والخاصة. وعبرت عنه أساسا الطبقة الوسطى والمتقنون وتلاقت الطلبات الثلاثة فأفضت إلى ما سمي بثورة الحرية والكرامة.

ثم جاءت الطبقة السياسية، فاسترجعت مقود الأمور وركزت اهتمامها على المسائل السياسية بإعادة كتابة الدستور وإعادة بناء

الدولة لم تضع

استراتيجيات تطوّر للمرفق